معاناة قرى الحي والموفقية بمحافظة واسط

(١٨) عاماً بانتظار ضخ الماء من المشروع العملاق

واسط / جبار بجاي

تلقت (المدى) رسالة حملها لفيف من المواطنين ممن يسكنون عدداً من القرى الفلاحية والتجمعات السكانية في ريف ناحية الموفقية وقضاء الحي جنوب الكوت مركز محافظة واسط تفيد معلوماتها بأن هذه القرى التي يربو عددها على (٦٨) قرية موزعة على عموم الرقعة الجغرافية للمدينتين المذكورتين تشكو العطش ولا تزال تنتظر ضخ الماء الصالح للشرب من المشروع العملاق بحسب ما ورد في الرسالة ألا وهو مشروع ماء قرى الحي والموفقية الذي بوشر به عام ١٩٨٦ وبطاقة إنتاجية من الماء الصالح للشرب تبلغ سبعة ملايين غالون يومياً لكنه لم يكتمل حتى الآن على الرغم من مرور نحو ثمانية عشر عاماً..

وللوقوف على حقيقة الأمر وحيثياته قصدنا المشروع المذكور حيث دائرة المهندس المقيم للمشروع بمعية عدد من هؤلاء المواطنين وبعد جولة ميدانية شملت أرجاء المشروع التقينا المهندس المقيم السيد موسى علوان عبود القريشي الذي حدثنا قائلاً:

إن التسمية التي يطلقها البعض على مشروع ماء قرى الحي والموفقية بـ(المشروع العملاق) هي حقيقية ولم تأت من فراغ فالمشروع المذكور يعد من مشاريع الماء الكبرى في القطر وهو عندما أنشئ كان الغرض منه تغذية قرى الحي والموفقية التي يبلغ عددها (٦٨) قرية فلاحية لا تزال تشكو العطش على الرغم من مرور هذه المدة الطويلة على البدء بإنشاء المشروع الذي توقف العمل فيه لأكثر من مرة بسبب الظروف التي مر بها البلد..

وأضاف أن هذا المشروع الكبير تمت المباشرة فيه عام ١٩٨٦ من قبل شركة عراقية على أن يتم تجهيز المعدات من قبل شركة (أكوا الإيطالية) وفعلاً تم إنجاز نسبة ٨٠٪ من الأعمال المدنية للمشروع لكن في عام ١٩٩١ وبعد غزو الكويت من قبل النظام السابق توقف العمل جراء عدم وصول المعدات المطلوبة للعمل لكن في عام ٢٠٠٢ تمت المباشرة بالمشروع ثانية للأعمال التكميلية والكهربائية والميكانيكية على أن يتم تجهيز المعدات ضمن عقود مذكرة التفاهم من قبل شركة عالمية أخرى هي شركة (مذر بلات الهندية) التي قامت فعلاً بتجهيز جزء من هذه المعدات ولم يتم إكمالها وبالذات الأجزاء الرئيسة والمهمة بسبب الحرب الأخيرة على العراق حيث توقف العمل مرة أخرى وفي ٩ / ١١ / ٢٠٠٣ أي العام الماضي أعيد العمل في المشروع المذكور من قبل ابن شركة الهيثم للمقاولات العامة وهي شركة عراقية متخصصة بمثل هذه المشاريع..

وقال إن أهم المشاكل التي ساهمت وتساهم في عدم إنجاز المشروع تتمثل بعدم اكتمال تجهيز المعدات الكهربائية والميكانيكية من قبل الشركة الهندية الأولى حتى الآن والتي تشمل خطوط الأنابيب بطول ٣٢٠ كم وباقطار من ١١٠ ملم إلى ٣٥٠ ملم وهي أنابيب بلاستك و(دكتايل) مع ملحقاتها الميكانيكية الداخلة في أعمال المشروع وكذلك المعدات الكهربائية التي تشمل المحولات والمولدات و(الستارترات) مع عدد من الخزانات يبلغ عددها تسعة خزانات عالية رئيسة بطاقة ما بين ٣٤٩م٣ إلى ٦٥٤م٣ ومن المشاكل الأخرى التي

موسى علوان النجار المهندس المقيم لمشروع ماء قرى الحي

علماً أن ارتفاع الأسعار قد أثر كثيراً في العمل إذ أصبحت كلفة إعادة الأعمال التكميلية وحدها عام ٢٠٠٢ مليار و٩٧٠ مليون دينار أزدادت بعد انتهاء الحرب الأخيرة إلى ثلاثة مليارات و٩٤٥ مليون دينار فقط لأجور عمل تشغيل المشروع دون المعدات التي بالتأكيد ان اسعارها تضاعفت كثيراً ومن المشاكل التي حصلت ايضاً.. هي حصول فروقات في مواصفات المعلومات المجهزة من قبل الشركات التي تعاقبت على المشروع حيث حصل تجهيز معدات تختلف في مواصفاتها عن واقع حال الأبنية المشيدة مثل الأقفال والأنابيب والفلاتر مما يتطلب في اغلب الأحيان تغيير في مواصفاتها عن واقع حال الأبنية المشيدة مثل الأقفال والأنابيب و(الفلاتر) مما يتطلب في أغلب الأحيان تغيير في المواصفات الموجودة أصلاً.

ومن المشاكل الأخرى المتعلقة بالمشروع أن الأنابيب التي تم تجهيزها من قبل الشركة الأولى بنسبة تكاد تصل إلى ٨٠٪ تم استخدامها في السنوات الماضية لغير المشروع وفي ضوء موافقات ومخاطبات واجتهادات من وزارة الداخلية سابقاً تحت ذريعة توقف العمل في المشروع حيث استخدمت في معالجة شحة الماء في البصرة وفي قضاء راوة في محافظة الأنبار وفي سوق الشيوخ والكوت وبدرة.

وعن السبل المناسبة لإكمال المشروع؟

يقول المهندس المقيم موسى علوان: إن المشروع وبعد كل هذه المدة الطويلة أصبح الآن بحاجة إلى قرار شجاع من وزارة البلديات والأشغال العامة وهذا القرار يتضمن إحالة تجهيز المعدات الكهربائية والميكانيكية إلى مصدر ثان لعدم قيام الشركة الهندية المتعاقد معها على الالتزام بوعودها وتجهيز باقي الأجزاء بل أن الوزارة والهيئة العامة للماء لا تعرف أي شيء عن هذه الشركة في الوقت الحاضر برغم المخاطبات الكثيرة لكن دون جدوى كما لابد أن يحسم موضوع الأضرار الإنشائية الحاصلة في الأبنية والأجزاء الأخرى وكيفية معالجتها على أن تتم دراسة الموضوع بصورة متكاملة وجدية لإنجاز المشروع الذي يمكن أن نقول أنه مهمل في الوقت السابق وحالياً وإذا ما علمنا أن الأهالي في القرى التي كان من المؤمل أن يغذيها ما زالوا تحت الانتظار طوال هذه السنوات ولم يتذوقوا طعم الماء الصالح للشرب بل إنهم حرموا حتى من إنشاء مجمعات صغيرة كون قراهم مشمولة بهذا المشروع الذي يسير العمل فيه كالسلحفاة علماً أن هناك بعض المنظمات الإنسانية أبدت رغبتها في تجهيز المعدات المتبقية على أمل إكمال المشروع. لكنها أرادت استحصال موافقة الوزارة على ذلك لكن المشكلة هي أن الوزارة حالياً متمسكة بعقود رسمية وقانونية مع شركة مذر الهندية التي لا تعرف عنها الوزارة شيئاً يذكر بل إنها لا تجيب على أسئلة الوزارة التي تبعث بها دائماً على عنوانها إذا ما علمنا أن إجراءات دفع المبالغ للشركة المذكورة هي متعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء وربما تكون هناك بعض المتعلقات الرسمية بهذا الموضوع وهي بالتأكيد أمور لا نعرفها. وقال أن وزارة البلديات والأشغال العامة لابد أن تراعي مثل هذه المشاريع التي ظلت متعلقة لفترة طويلة دون أن تنجز مما يسبب خسائر في الجهد والمال ويؤثر أيضاً في خطط الوزارة وبرامجها وهنا لابد من القول أن على وزارة الأشغال أن تأخذ بنظر الاعتبار مثل هذه المشاريع وتنجزها قبل الشروع بأعمال ومشاريع أخرى مماثلة مع العلم أن المشروع الذي شيد على مساحة خمسة دونمات شمال مدينة الموفقية وخارج حدودها الإدارية أصبح الآن داخل حدود البلدية بسبب التوسع فيما أكد عدد من الكادر الهندسي من العاملين في المشروع وهم كل من المهندسين خالد نعيم وعامر كاظم وأسعد إسماعيل أن العمل حالياً يسير ببطء في المشروع الذي كان المواطنون في قرى الحي والموفقية بانتظار إنجازه طوال هذه السنوات وصار بمثابة أكذوبة حقيقية بالنسبة لهم في الوقت الذي تم إنجاز العديد من المشاريع ذات الربع مليون غالون في أغلب القرى الفلاحية الأخرى في المحافظة أذ أنهم حرموا حتى من هذه المشاريع البسيطة تحت ذريعة أن قراهم مشمولة بماء مشروع قرى الحي والموفقية الذي صمم وشيد أصلاً لهذا الغرض وكان من المفروض أن ينجز منذ عدة سنوات مؤكدين أن المعدات فيما لو وصلت فإن الإنجاز سيكون سريعاً خاصة أن هناك همة عالية على إنجاز المشروع الذي أصبح بمثابة عقدة كبيرة لنا وكذلك لمواطني هذه القرى.

أما السيد خالد العبيدي المدير المفوض لشركة ابن الهيثم التي تقوم حالياً بتنفيذ مراحل العمل فقد اشار إلى أن مرور الوقت دون وصول الأجزاء المهمة لمعدات المشروع يعني توقف العمل حتى وأن كانت هناك بعض الأعمال البسيطة لكنها لا تعني أن المشروع في طريقه للانجاز فهي أعمال غير متناسبة مع أهمية المشروع الذي أصبح يسبب لنا خسائر كبيرة حيث لدينا ملاك فني وهندسي وخدمي يعمل في المشروع لكنه حالياً شبه معطل للأسباب التي ذكرت هذا إضافة إلى الخسائر التي تحصل لنا جراء حجز الأموال والكفالة المصرفية وما يترتب عليها من فوائد ندفعها للدولة إضافة إلى الرسوم والعمولة وتجديد خطاب الضمان وغير ذلك لذا نحن نناشد وزارة الأشغال والبلديات العامة إيلاء هذا المشروع أهمية كبيرة والالتفات إليه لغرض إنجازه بعد هذا الزمن الطويل إذ ليس من الممكن أن تكون الوزارة عاجزة عن ذلك خاصة أنها الآن تسعى جاهدة إلى تقديم أفضل الخدمات للمواطن العراقي الذي عانى كثيراً من ويلات النظام السابق وظل أسيراً للواقع المتخلف طوال السنوات الماضية.

محافظ الديوانية لـ(المدى):

هيأنا غرفة عمليات لرصد وكشف العمليات الإرهابية قبل وقوعها

الديوانية/المدى

عقد السيد محافظ الديوانية جمال الزاملي والرائد ديفي آمر القوات المتعددة الجنسية مؤتمراً صحفياً في مبنى المحافظة تركز البحث فيه على محورين رئيسين، الأول: الجانب الأمني في ظل انتقال السلطة إلى العراقيين والثاني: التغيرات التي حدثت في الجانب الأمني في الفترة الأخيرة.

وأشاد السيد المحافظ بقائد الشرطة عبد الوهاب هادي الصالحي والدور الذي أداه في ترسيخ الأمن والاستقرار في المحافظة، كما أشاد بدور قائد قوات الحرس الوطني العميد عثمان الغالبي الذي ادى دوراً أساساً مع قيادة الشرطة في سبيل تأمين الحماية الكافية وتكريس الجهود لخدمة مواطني المدينة.

ودعا محافظ الديوانية أبناء المدينة كافة إلى مساندة ومساعدة رجال الشرطة والحرس الوطني والكشف عن كل ما يهدد أمن المدينة.

وقال محافظ الديوانية لـ(المدى) أن القوات الأمريكية تعمل تحت إمرتنا وتأخذ المشورة منا وهي متواصلة بتعاونها مع الشرطة العراقية والحرس الوطني وقد قامت بتزويد الشرطة والحرس الوطني بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة لغرض التصدي لكافة الاعمار الارهابية، وحالياً توجد غرفة لادارة العمليات الخاصة مزودة بأحدث الاجهزة تمكننا من الاتصال بجميع الأجهزة الأمنية والدوريات الخارجية لغرض الإطلاع على واقع سير عمل تلك الأجهزة الأمنية يومياً، وكشف العمليات الإرهابية قبل وقوعها وأشار إلى ضرورة تعاون العشائر في الديوانية مع أجهزة الشرطة وأشار إلى وجود قائمة بأسماء المجرمين ما زال البحث عنهم مستمراً لألقاء القبض عليهم وقد زودنا المحافظات القريبة بأسماء هؤلاء المجرمين مؤكداً أنه بعد اللقاء مع السيد وزير الدفاع تم إبلاغه بتأسيس فرقة عسكرية سيكون مقرها في مدينة الديوانية وستتولى المحافظة اختيار الضباط والمراتب الذين سيخضعون لشروط معينة.

من جهة أخرى أكد الرائد آمر القوات المتعددة الجنسية في الديوانية في تصريح لـ(المدى) العمل معاً مع جهاز الشرطة والحرس الوطني يكون متى اقتضت الحاجة إليه لمكافحة الأعمال الإرهابية والتي تؤثر في حماية وأمن الناس في الديوانية.

وأشار إلى أن المشاريع التي سوف تنفذ في المدينة من قبل القوات الأمريكية بالتنسيق مع المحافظة هي مشاريع كبيرة ومتعددة لغرض الارتقاء بمدينة الديوانية وتطورها حضارياً وتوجد هناك مبالغ مرصودة لها.

في ناحية سفوان

شحة بالمياه والاسمدة والبذور والاغطية البلاستيكية في زراعة الطماطة

البصرة/عبد الحسين الغراوي

يعاني ٢٦٠٠ مزارع في ناحية سفوان من عدم وجود المستلزمات الضرورية التي تحتاجها مزارعهم التي تشتهر بزراعة الطماطة والبصل والثوم والرقي والبطيخ وهي الاحتياجات التي تعتبر مهمة لانتعاش محاصيلهم الزراعية هذا ما ذكره لـ(المدى) المزارع علي حسن طارش، سكرتير الجمعية الفلاحية في ناحية سفوان وذكر ان المزارعين يعانون من عدم توفر (الكاز) لان حصة المزرعة المخصصة من مديرية زراعة البصرة،هي برميل واحد في الأسبوع، ويضطر المزارع الى شراء (الكاز) من السوق السوداء بمبلغ ٢٥٠٠٠ ألف دينار إضافة إلى ان الأسمدة هي الأخرى غير متوفرة، ومعامل البلاستك والنايلون الذي يحتاجه المزارع في زراعة الطماطة اصبح سعر الطن الواحد المباع من قبلها

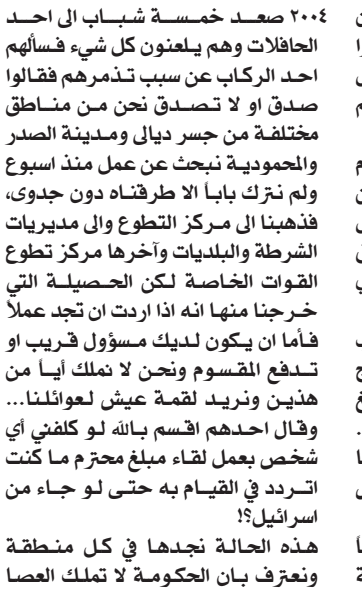

بمبلغ مليون و ٥٠٠ ألف دينار اما الأسمدة (اليوريا) فان سعر الطن اصبح ١٥٠ ألف دينار مع الحمولة وأجور نقله ليصبح ١٧٥ ألف دينار ويشير إلى صعوبة أخرى يواجهها مزارعو سفوان هي النقص بالبذور وسبب ذلك يعود إلى مديرية زراعة البصرة التي خصصت (٥) اطنان من البذور لكل جمعيات البصرة، وان هذا النقص يجعل المزارع يلجأ إلى شرائها من السوق.

وباسعار مرتفعة تؤدي بالنتيجة إلى زيادة أسعار المحاصيل الزراعية كالطماطة والبصل والثوم والخيار والرقي والبطيخ وهذه الزيادة سببها عدم توفر الاحتياجات الاساسية للمزارع ويشير سكرتير الجمعية الفلاحية في سفوان - إلى وجود حاجة أخرى مهمة جدا وهي نقص المبيدات التي يؤدي نقصها إلى هلاك المحاصيل الزراعية من خلال نشاط دودة (السرو) التي تأكل الطماطة و(ابو غبير) الذي يقتل (اللفحة) حيث يسبب هذا المرض تجفيف الشجرة ومعالجته لا تتم إلا بمبيد (الدايتون) وهو (طحين) يخلط مع الماء ثم يرش على الزرع وهذا المبيد غير موجود.

وأوضح في سياق حديثه حاجة المزارعين إلى البلاستك والمواد الكيمياوية والادوية الخاصة بمكافحة الامراض الزراعية إضافة إلى مضخات السقي الكبيرة والصغيرة..

وفي سؤال لـ(المدى) عن أسباب قيام بعض المزارعين بالتجاوز على انبوب الماء الصافي الذي يسد حاجة مناطق خور الزبير وأم قصر وسرقته لسقي مزارعهم قال عدد من المزارعين ان هذه الحالة يعترف بانها غير سليمة لكن حاجة الزرع إلى الماء هي السبب وانهم يناشدون اخوانهم بان لا يحرموا أهالي خور الزبير وام قصر من الماء الصافي.

كما ان المزارعين اخذوا يخلطون ماء الآبار الارتوازية مع الماء الحلو لاعتقادهم بانه يساعد في تحسين نوعية المحصولات الزراعية لان مياه الآبار الارتوازية كما اكدوا تحتوي على نسبة املاح كبيرة تؤثر في نمو محاصيلهم..

ودعا المزارع علي حسن طارش مديرية زراعة البصرة إلى الاهتمام بالجمعيات الفلاحية في مناطق الزبير وسفوان وخور الزبير وام قصر بدعمها وزيادة حصتها من الأسمدة (اليوريا) و(البذور) و(الكاز) و(المبيدات) لان مزارعهم بحاجة لها لتطوير محاصيلهم الزراعية وبالاخص زراعة الطماطة حيث تزود مزارع سفوان كل اسواق العراق من هذه المادة الغذائية المهمة حرصاً على التوازن في تثبيت الأسعار واستقرارها خدمة للمستهلكين.

أربع مشاكل تحتاج الى حلول

بغداد/ طارق الجبوري

نريد وجهاً مشرقاً للشرطة

كلنا يعرف الظروف التي رافقت مسيرة العاملين في سلك الشرطة وحالة الفساد التي كان يتهم بها هذا الجهاز .. وبالتأكيد فان احد اهم الاسباب التي تدفع الكثيرين لهذا الحديث هو تماس عمل رجال الشرطة بالمواطنين وأمنهم فربما ان حالات فساد اسوأ تحصل في هذه الدائرة او تلك لكن عادة ما يكون المهتمون بها فئة محدودة عكس عمل رجال الشرطة الذي يدخل في كل زوايا المجتمع...

وكنا نأمل ان يحرص رجال الشرطة على عملهم في كل اختصاصاتهم بعدما حصل من تغيير في مستوى رواتبهم ومستوى معيشتهم مما يعكس صورة مشرقة تتناسب والحالة الجديدة للمستقبل الذي ننشده جميعاً خاصة في مجال استخدام السلطة الذي منحهم إياها القانون وان يكونوا نموذجاً مشرفاً امام المواطنين وقدوة على تطبيقه.

وقبل ايام نقل لي الزميل طالب الماس الياس تصرف احد ضباط المرور برتبة عقيد في قاطع البلديات منطقة جسر ديالى الذي اثار استياء المواطنين عندما قام بجمع سنويات ومنفيسات السيارات ذات المقود الايمن المسجلة في دائرة المرور وقد طالبه المواطنون بقطع الغرامة فاجابهم بانه لا يملك دفتر وصولات وعليهم الذهاب الى القاطع غير مكترث بامكانية حجزهم مع مركباتهم من قبل اية مفرزة شرطة وهم لا يحملون وثائق ملكية السيارة.. وفعلاً اضطروا للذهاب الى القاطع وبعد انتظار طويل جاء الى القاطع يطلب غرامة لكل منهم تبلغ (٣٠) الف دينار..

اننا مع تطبيق القانون وسيادة النظام الذي نحتاجه جميعاً ولكن هل من مسؤولية المخالف تحمل عدم حمل رجل المرور دفتر الغرامات كما ان تطبيق القانون لا يعني التعامل باستعلاء مع أي مواطن..

وقبلها نقل لي احد الاشخاص انه تجنب الغرامة الرسمية بسبب وضعه الزجاج المظلل في سيارته بعد ان دفع مبلغ ثلاثة الاف دينار لاحد رجال المفرزة..

وهنالك حالات اخرى يتحدث عنها البعض عن استمرار الرشوة عند بعض رجال الشرطة مع الأسف..

تقديرنا العالي لرجال الشرطة جميعاً لما يؤدونه من واجبات امنية مهمة لكننا نطمح الى ان يكونوا بمستوى المهام التي يتحملونها وان يكونوا الوجه المشرق للعراق الجديد..

الأمن والشباب والعمل

قد يتساءل البعض ما معنى هذا العنوان وما علاقة كل واحد بالآخر ولكن من منا لا يعرف ان البطالة وسوء الوضع الاقتصادي هما السبب الاساس في تفشي الجريمة وانعدام الامن في كل مجتمع..

وقبل ايام وبالتحديد السبت ١٠ / ٧ / ٢٠٠٤ صعد خمسة شباب الى احد الحافلات وهم يلعنون كل شيء فسألهم احد الركاب عن سبب تذمرهم فقالوا صدق او لا تصدق نحن من مناطق مختلفة من جسر ديالى ومدينة الصدر والمحمودية نبحث عن عمل منذ اسبوع ولم نترك باباً الا طرقناه دون جدوى، فذهبنا الى مركز التطوع والى مديريات الشرطة والبلديات وآخرها مركز تطوع القوات الخاصة لكن الحصيلة التي خرجنا منها انه اذا اردت ان تجد عملاً فأما ان يكون لديك مسؤول قريب او تدفع المقسوم ونحن لا نملك أياً من هذين ونريد لقمة عيش لعوائلنا... وقال احدهم اقسم بالله لو كلفني أي شخص بعمل لقاء مبلغ محترم ما كنت اتردد في القيام به حتى لو جاء من اسرائيل؟!

هذه الحالة نجدها في كل منطقة ونعترف بان الحكومة لا تملك العصا السحرية لمعالجة كل الامور ولكن. يجب ان تضع في اولوياتها حالة الفقر وترسيخ العدالة في توفير العمل بين المواطنين لانها الاساس الاول لاستقرار الامن في بلدنا..

مات قبل ان يصل الى المستشفى

الشارع المؤدي الى مستشفى الصدر العام المسمى بشارع مريدي مغلق منذ اكثر من سنتين بسبب اعمال المجاري سابقاً اما الان فهو مغلق تماماً بسبب الباعة الذين افترشوا الشارع فاثر في حركة السير والمرور فبقي طريق واحد للذهاب والاياب، اغلق نصفه بسبب الباعة ايضاً حتى ان احد المرضى الذي حاولوا نقله من مستشفى صدام العام الى مستشفى آخر بسبب تردي حالته توفي وسط السوق قبل ان يصل الى المستشفى المطلوب.

ويقول المواطن صاحب الشكوى انك تجد في الشارع كل ما اخذ ونهب من دوائر الدولة (الحواسم) والغريب وجود دوريات للشرطة وعدم محاسبة المخالفين لاسباب كثيرة.. فهل يبقى الحال هكذا؟ ومن المسؤول؟!

حرس الـ(F.P.S) في وزارة البيئة

يعاني حرس وزارة البيئة كما يقولون من نقص الرواتب والتجهيزات فراتبهم الاسمي مع الخطورة (١٧٩) الف دينار بينما اقرانهم في الوزارات الاخرى بتقاضون (٢٩٦) الف دينار مع انهم من خريجي اكاديمية الشرطة العامة كما ان رواتب حماية الوزير (٤٠٠) الف دينار وهم مكلفون بحماية شخص في حين انهم مسؤولون عن حماية الوزارة بموظفيها وتجهيزاتها.

ويقول هؤلاء الحراس ان بعض الحراس الاهليين يتقاضون (٣٠٠)الف دينار فلماذا هذا التمايز علماً اننا كلما اشتكينا يأتينا الجواب بان السبب هو وزارة المالية، ولا ندري كيف حددت المالية رواتبنا بهذا التفاوت مع اقراننا ومن ينصفنا علماً ان هذه الشكوى هي الـ(١٦) فهل من مجيب؟!

ردود واجابات

ردود من أمانة بغداد على ما نشرته المدى

اجابتنا أمانة بغداد بالردود التالية حول ما نشرته (المدى) من شكاو ومقترحات تتعلق بالواقع البيئي في مدينة بغداد والتجاوزات على الارصفة ومعالم الفوضى في بعض الشوارع والساحات.

وفيما يلي الردود آملين استمرار تعاون أجهزة الأمانة من اجل بغداد انظف واجمل..

إلى/جريدة المدى الغراء

اشارة إلى ما نشر في جريدتكم العدد ١٢٩ في ٨/ ٦/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (انهم يبيعون الكماليات في (جنابر) قرب الكليات).

نود اعلامكم بان الدوائر البلدية ستقوم بتأمين خطط خاصة وجهود مكثفة لمعالجة موضوع الباعة الجوالين وفق قوانين الضبط البلدي.

الى/جريدة المدى الغراء

اشارة إلى ما ورد بجريدتكم العدد ١٢٨ في ٦/ ٦/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (حفاظا على الارصفة من الانقراض) نود اعلامكم بأن الدوائر البلدية تسير وبشكل صحيح ومبرمج لازالة جميع التجاوزات وبخصوص التخسفات سيتم تنفيذ شبكات بديلة بموجب تصاميم معدة على أسس علمية اخذين بنظر الاعتبار كل المتغيرات وخاصة النمو السكاني، اما بخصوص الارصفة المحيطة بالائمة وما لها من أهمية فان هناك مشروعاً وتصاميم معدة لتوسع وتطوير المنطقة المحيطة بها وسيتم التنسيق مع دائرة المشاريع والدوائر البلدية لمعالجة الجزرات الوسطية والارصفة المتضررة كافة.

الى/جريدة المدى الغراء

اشارة إلى ما نشر في جريدتكم بعددها ١٣١ في ١/ ٦/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (دوائر تضارب برواتب موظفيها) نود ان نبين لكم انه لا يوجد في دوائرنا ما يشير إلى حالات سلبية كوننا واثقين من جهازنا المالي ولا يوجد أدنى شك في امانتهم ونزاهتهم.

الى/جريدة المدى الغراء

اشارة إلى ما نشرته جريدتكم بعددها ١٣٢ في ١٢/ ٦/ ٢٠٠٤ وتحت عنوان (باب المعظم فوضى في كل مكان)

نود ان نعلمكم بان الفوضى الموجودة في المكان المذكور تخص المنشاة العامة للنقل الخاص وكذلك دائرة المرور.

واشارة إلى ما نشر في جريدتكم بعددها ١٣١ في ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (وزارة البيئة تتهم أمانة بغداد) نود اعلامكم..

بان دوائرنا كافة لم تتوان برغم قلة الجهد الآلي والبشري في تقديم الخدمات من صيانة بشبكات المجاري والمحطات وتقوم يومياً بتنظيف المناطق السكنية والشوارع والازقة ورفع النفايات والانقاض.

شاكرين اهتمامكم. مع التقدير